يدفعون رسوماً جمركية تتراوح نسبتها بين ٧ – ١٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة، ولعدة مرات، خلال مرور هذه البضاعة من دوائر الجمارك المحلية، كان التجار الأجانب واليهود يدفعون رسوماً. تبلغ نسبتها ٣٪ فقط، ولمرة واحدة في السنة*[٣٩]. كما كان الاحتلال يتقصد ضرب الصناعات العربية والقضاء عليها، ففرض الضرائب الباهظة جداً على الصابون الفلسطيني المصدّر إلى الخليج في الوقت الذي سمح فيه باستيراد الصابون الأجنبي برسوم ضئيلة جداً مما أفقر هذه الصناعة الوطنية وخنقها[٤٠]. أما الفلاح الفلسطيني، فقد تحمل أعباء ضخمة؛ حيث تشددت الحكومة في جمع الضرائب المتراكمة عليه وعلى الملاكين المتوسطين من العرب أيضاً، ورفضت إنشاء بنك زراعي لإقراض الفلاحين العرب، في الوقت الذي كانت تقدم فيه القروض للمستثمرين الصهاينة. كما أهملت القرى العربية، واعتنت بالمستعمرات الصهيونية، وأقامت محطات سكك الحديد بعيداً عن القرى العربية، بهدف تخفيض أثمان الأراضي المملوكة من العرب[٤١].

لقد دفعت هذه السياسة التي مورست تجاه العرب، بشكل عام، والعمال منهم بشكل خاص، قيادات الحركة القومية الاصلاحية، حينذاك، إلى التحرك، ولو لذر الرماد في العيون، باتجاه تبنّي قضايا العمال ومشاكلهم. ولم يتم ذلك في الواقع العملي بل من خلال تضمين برامج منظماتهم البرجوازية فقرات تشير إلى مثل هذا التبني. وهذه الفقرات لم تكن تعني أبداً الاستعداد الحقيقي، لدى هذه المنظمات القومية، للدفاع عن العمال وتبني مصالحهم، بل كانت تعني أن هذه المطالب والمصالح أصبحت في مستوى لا يمكن معه تجاهلها، وذلك نتيجةً لتوسع قاعدة الطبقة العاملة العربية وللدور الذي بدأ العمال يلعبونه في حياة المجتمع بشكل عام. ومن هنا جاء، مثلاً تعهد مؤتمر الحزب الوطني المنعقد في الفترة ما بين ٩ – ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٣، في مقرراته، بالمطالبة بإنعاش الفلاح والعامل علماً وسياسة واقتصاداً وإدارة[٤٢]. ولم تقف هذه الظاهرة عند الأحزاب السياسية فقط، بل تعدتها إلى الجمعيات، فقد وافقت الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين، سنة ١٩٢٥، على أن يدعى أصحاب كل حرفة إلى دار الجمعية لإعطاء أصواتهم لمن يختارون[٤٣]، ويلاحظ هنا الاهتمام بالجانب الانتخابي فقط. أما الجمعية الاسلامية في نابلس، فقد كانت أكثر ديمقراطية؛ حيث عملت على اختيار ممثلين للنقابات اشتركوا مع غيرهم في اختيار الهيئة الادارية للجمعية[٤٤]، وليس في الوصول إلى هذه الهيئة. وفي مدينة نابلس أيضاً، تأسس حزب العمال، ولم يكن يضم أي عامل، بل

---

* في كتاب **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨** لعبد القادر ياسين أورد الكاتب الأرقام نفسها نقلاً عن المصدر نفسه، إلا أنه يبدو أن خطأً مطبعياً قد وقع في الطباعة فجاءت الأرقام مغلوطة بالشكل التالي «...وضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الأوروبيين الذين كانوا يدفعون رسوماً جمركية تبلغ ٣٠٪ من قيمة البضاعة / بينما كان التجار الأجانب يدفعون رسوماً تتراوح نسبتها من ٧ – ١٠٪ وكان التجار الأجانب يدفعون رسوماً جمركية تفرض على بضائعهم مرة واحدة عند دخولها البلاد فقط، أما التجار المحليون فكانوا يدفعون الرسوم مرات عديدة».